المقرر السادس عشر IG.19/ 16

مشروع مقرر يتعلق بتوصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

بشأن السياحة والزراعة المستدامتان والتنمية المستدامة

إن الأطراف المتعاقدة في الاجتماع السادس عشر،

إذ تعيد تأكيد دور لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في تنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛

إذ تأخذ في اعتبارها الحاجة إلى دعم تنفيذ مبدأ المشاركة والنظر في الشواغل طويلة الأجل القائمة على دعم لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة من خلال مساهمات من مشاركة تنوع العاملين في البحر المتوسط والسلطات المحلية والعاملين الاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية والخبراء،

إذ تعترف بالدور الاستشاري للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في توفير توصيات إلى اجتماعات الأطراف المتعاقدة على أساس تحليل شامل لمسائل التنمية المستدامة في المنطقة؛

إذ تشير إلى برنامج العمل متعدد السنوات للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الذي يحدد السياحة والزراعة والتنمية الريفية كموضوعات أولوية لفترة السنتين 2008 -2009؛

إذ تشير أيضا إلى التوصيات المتعلقة بخطة العمل المعتمدة في قمة جوهانسبيرج العالمية بشأن التنمية المستدامة وكذلك أهداف ومجالات الأولوية لعمل استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛

إذ تضع في اعتبارها الدور المركزي الذي تقوم به السياحة في تنمية الدول الساحلية للبحر المتوسط؛

إذ تقتنع بأن من الممكن تحقيق سياحة صديقة للبيئة في البحر المتوسط، التي هي في نفس الوقت قابلة للنمو ماليا ومجزية لجميع الأطراف الفاعلة في هذه الصناعة؛

إذ تلتزم بتنفيذ أحكام استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة وخاصة المتعلقة بتشجيع السياحة المستدامة؛

إذ تحيط علما بتوصيات الفريق العامل المواضيعي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن السياحة المستدامة، المرفقة باعتبارها التذييل الأول بهذا المقرر؛

إذ تضع في اعتبارها أيضا دور التنمية الريفية والزراعة في تنمية بلدان البحر المتوسط؛

إذ تسلم بالدور الأساسي الذي تقوم به الزراعة ذات النطاق المتوسط في التنمية الريفية،

إذ تحيط علما أيضا بتوصيات الفريق العامل المواضيعي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن المسائل الزراعية والريفية، المرفقة باعتبارها التذييل الثاني بهذا المقرر،

تقرر أن تعهد إلى لجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بمهمة التقدم بمقترحات لتعديل تشكيل وطرق عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة للنظر فيها في الاجتماع القادم للأطراف المتعاقدة.

التذييل الأول

(أ) توصيات الفريق العامل المواضيعي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن السياحة المستدامة

إذ تضع في اعتبارها الدور المركزي الذي تقوم به السياحة في تنمية الدول الساحلية للبحر المتوسط والقيود الجديدة القائمة على نتيجة السوق التنافسية المتزايدة وتهديدات تغير المناخ وارتفاع تكاليف للمواد الخام، وخاصة الوقود الحفري وأزمة قطاع العقارات؛

إذ تؤمن بأن من الممكن تحقيق سياحة صديقة للبيئة في البحر المتوسط، التي هي في نفس الوقت قابلة للنمو ماليا ومجزية لجميع الأطراف الفاعلة في هذه الصناعة؛

إذ تلتزم بتنفيذ أحكام استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة وخاصة المتعلقة بتشجيع السياحة المستدامة؛

يوصي المشاركون في الفريق العامل المواضيعي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، في حلقة عملهم بشأن "تشجيع السياحة المستدامة في البحر المتوسط"، التي نظمتها في صوفيا أنتيبوليس في الفترة 2-3 تموز/يولية 2008 الخطة الزرقاء، القادة السياسيين لبلدان البحر المتوسط:

- تطوير رؤى طويلة ومتوسطة الأجل على المستوى الوطني تحدد نطاق قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني وتأخذ في الاعتبار الكامل التحديات العالمية التي يتعين التصدى لها، وخاصة تغير المناخ وصيانة التنوع البيولوجي؛

- البناء على أدوات التخطيط الاستراتيجي لتنظيم أفضل لتنمية القطاع وفتح مناقشات مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية، وخاصة مع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

- تقاسم تحليلات ومناهج التنمية المستدامة للسياحة في إطار اجتماعات إقليمية منتظمة تجمع معا مختلف العاملين؛

- استخدام نظم على المستوى الوطني لتوفير معلومات كاملة ويعتمد عليها يمكن مقارنتها بين البلدان والتي تميز قطاع السياحة وترصد تطوره؛

- التأكيد بشكل خاص على إعلام الجمهور وتدريب الأطراف الفاعلة لتشجيع السياحة المستدامة؛

- تدعو أيضا لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة إلى تنفيذ مزيد من العمل بشأن مؤشرات تميز سياحة البحر المتوسط على نحو كامل أكثر وخاصة تأثيرها على البيئة والتوازن الاجتماعي ومن أجل الاضطلاع بتحليل منظوري بشأن السياحة لاستباق التطورات في المستقبل وكذلك التحليلات الاقتصادية التي تركز بشكل خاص على أثر السياحة على البيئة.

التذييل الثاني

توصيات الفريق العامل المواضيعي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن المسائل الزراعية والريفية

اعتبارات عامة:

إن البحر المتوسط هو منطقة متناقضة ولكنها ذات علاقة لتناول المسائل الزراعية والريفية؛

إن الزراعة الصغيرة ومتوسطة النطاق لها دور أساسي تقوم به في البيئة الريفية. وتحتاج أيضا إلى الحشد لزيادة أمن الإمداد الغذائي المحلي والوطني في حوض البحر المتوسط، بينما هناك حاجة لتشجيع الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة والتربة، مثل مبادئ صيانة الزراعة؛

تحتاج التنمية المستدامة إلى البناء على ديناميات إقليمية تناسب كل بلد منفرد ولكن نظرا لأن المناطق الريفية لا يمكن أن تنتعش دون تشجيع ودعم الإنتاج الزراعي، كذلك لا يمكن أن تكون هناك تنمية زراعية في غياب مناطق ريفية دينامية. وبالتالي فإن تقاسم الثروة التي تولدها الزراعة تحتاج إلى أن تفيد المناطق الريفية؛

إن أراضي البحر المتوسط هي مناطق معقدة تدعم وظائف متكاملة متعددة (الإنتاج الزراعي الغذائي وصيانة التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية والتنوع الثقافي....) وتتضمن العديد من الأطراف الفاعلة. وتعتمد خصائصها وإيجاد الشروط لاستدامتها على التحليل العميق، الذي لا يوجد حتى الآن.

ينبغي أن تقوم التنمية الإقليمية على أساس عملية تدريجية تتعلم خلالها الأطراف الفاعلة الاجتماعية المختلفة تشكيل رؤية مشتركة للمستقبل والعمل معا في مشروعات مشتركة.

يوصي المشاركون في الفريق العامل المواضيعي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، في حلقة عملهم في باري، المعقودة في آيار/مايو 2008، التي نظمتها الخطة الزرقاء باشتراك المركز الدولي للدراسات العليا في الاقتصاد الزراعي في البحر المتوسط، بأن تقوم الأطراف المتعاقدة:

- بإدراج تشجيع القطاع الزراعي والريفي المستدام فيما بين أولوياتها وأن تنعكس الأولوية السياسية هذه على أساس الميزانية؛
- تكامل مخاطر المناخ وتدهور التربة وآثار التصحر وصيانة النظام الإيكولوجي في استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية؛ التنبؤ بتدابير التكيف لتنفذ لهذا الغرض وتخطيطها وتقييمها؛
- قبل عام 2012، إنشاء نظام معلومات إقليمي للتنمية الزراعية والريفية المستدامتين بغرض جعل البيانات المجمعة المعتمد عليها والمنسقة متاحة على فترات منتظمة كوسيلة لتشكيل السياسات ذات العلاقة؛
- وبشكل خاص، الاضطلاع بعمل لوضع خصائص وتقدير تنوع نظم الإنتاج الزراعي والمزارع ذات العلاقة وكذلك تنوع النظم المحلية؛
- توفير للأطراف الفاعلة العاملة في مجالات البحوث الزراعية والتنمية الريفية الوسائل للتوسع وتقاسم عملها ومعرفتها بغرض إقتراح، بحلول عام 2012، تدابير لتشجيع الانتقال والتبادل بين معاهد البحوث في البحر المتوسط؛
- دعوة الأطراف الفاعلة في مجال البحوث والمناطق الريفية، على أساس تخصصها ومسؤولياتها، لتحديد نظم مشتركة زراعية صديقة للبيئة على أساس نظام للملكية وحقوق الملكية وضمان ترتيبات الاستخدام التي يمكن أن تضمن الامداد المنتظم بالأغذية لسكان البحر المتوسط؛

- وضع جرد بمشروعات التنمية الإقليمية وتحديد الترتيبات المعتمدة لاشراك الأطراف الفاعلة المحلية ودعم ربط الشبكات بين المشروعات المنفذة في بلدان مختلفة؛

- مواصلة ودعم الأشكال الابتكارية لتدريب المزارعين والأطراف الفاعلة المحلية لتمكينهم من المشاركة بالكامل في تصميم وتنفيذ وتقييم العمليات التي تتعلق بهم؛

- تقييم على أساس كل سنتين التقدم الذي أحرزته الدول الساحلية في البحر المتوسط في تنفيذ الفصل من استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن "التنمية المستدامة الزراعية والريفية"؛

- إنشاء منتدى للبحر المتوسط لتبادل المعلومات عن عمليات التنمية المحلية التي بدأتها الدول الساحلية مع التأكيد على مختلف الأدوات المستخدمة لتشجيع المشاركة الفعالة للسكان المعنيين في تصميم وتنفيذ ومتابعة مشروعاتهم المحلية.